دور الشركات متعددة الجنسيات في انطلاق الشركات الوطنية وتحول الصين والهند إلي دول مصدرة للاستثمار

حسام الدين علي الشبراوي أحمد

دور الشركات متعددة الجنسيات في انطلاق الشركات الوطنية وتحول الصين والهند إلي دول مصدرة للاستثمار

حسام الدين علي الشبراوي أحمد

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات وتحول دولتي الصين والهند إلى دول مصدرة للاستثمار الأجنبي، فمن خلال النمو الهائل الذي حدث في زيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وإنتشارها حول العالم وتأثيرها علي سهولة الانفتاح علي العالم بأكمله وانتقال الاستثمار من داخل الصين والهند إلي الخارج، ومشاركة الشركات الصينية والهندية بشكل متزايد في الأعمال التجارية الدولية مما جذب انتباه العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وبناءً عليه يتناول هذا البحث تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي للشركات متعددة الجنسيات الصينية والهندية ومسار تنمية الاستثمار لكلا البلدين مع بيان محددات تحول الصين والهند من دولتين جاذبتين للاستثمار إلي دولتي مصدرين للاستثمار كنموذج للدول المتقدمة التى حققت الشركات الوطنية لديها استفاده هائلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن غيرت تلك الدول قواعد اللعبة فى العالم وأصبحت دول مصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Abstract:

This research aims to identify the relationship between multinational companies and the transformation of China and India into exporting countries for foreign investment. Through the tremendous growth that occurred in increasing the number of multinational companies and their spread around the world and its impact on the ease of openness to the entire world and the transfer of investment from within China and India to abroad, Moreover the increasing involvement of Chinese and Indian companies in international business has attracted the attention of the world since the beginning of the twenty-first century. Accordingly, this research deals with the foreign direct investment experiences of the Chinese and Indian multinational companies and the path of investment development for both countries, with an indication of the determinants of the transformation of China and India from two investment-attracting countries to two investment-exporting countries.

مقدمة

لقد شهدت الفترة الماضية تحركاً تدريجياً نحو العولمة من خلال ثلاثة مظاهر، **أولها** بروز رأس المال الفكرىIntellectual Capital كأحد الأصول لبناء الثروات فى الدول الصناعية، **ثانياً** التوسع فى عولمة الأنشطة الاقتصادية عن طريق التطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات وانخفاض عائق التجارة والاستثمار على مستوى العالم، **وثالثاً** هيمنة سياسات اقتصاد السوق وما تلاها من تغييرات فى إستراتيجية التنمية للدول. كل هذه العوامل لعبت دوراً فى إعادة رسم خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر الذى تتولاه الشركات متعددة الجنسيات. [١]

وتُعد الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القوي المحركة للاستثمار الأجنبى المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وقد تعددت المفاهيم الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات نظراً لتعدد المصطلحات الأجنبية التي عبرت عنها، مثل الشركات الأجنبية Foreign Firms، وكذلك الشركات الدولية International Enterprises، والبعض الآخر يطلق عليها الشركات العابرة للقارات Transnational Corporations، أو الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations.[٢]

وارتبطت نشأة الشركات متعددة الجنسيات بعولمية النشاطات الاقتصادية وتطورها، ونظراً لما تعانيه الدول النامية من قصور الموارد المالية خاصةُ النقد الأجنبى كنتيجة لعدم إستقرار حصيلة الصادرات وكفايتها مما جعلت تلك الدول تبحث عن مصادر تمويل بديلة، ومن أهم وأحد هذه البدائل هى العولمة والانفتاح على العالم الخارجى وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصةً المباشرة منها من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتظهر أهمية الشركات متعددة الجنسيات من خلال دورها فى التأثير على اقتصاديات الدول سواء النامية أم المتقدمة حيث تستأثر بحوالى ٢٠% من الناتج العالمى وكذلك ٥٠% من الصادرات العالمية.[٣]

---

[١] - رضا عبد السلام (٢٠١١)، العلاقات الاقتصادية الدولية فى ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية، كلية الحقوق-جامعة المنصورة، الطبعة الثانية، ص. ٢٥١.

[2] - Chen, Chunlai. (2015) Determinants and motives of outward foreign direct investment from China's provincial firms, Transnational Corporations, Vol. 23, No. 1, P.P. 1-28.

[3] - http://site.iugaza.edu.ps.

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تغيير قواعد اللعبة أو بمعنى أخر تغيير موازين القوي بين البلاد والذي ينعكس علي عملية اتخاذ القرارات الدولية في المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد، وبناءً عليه يحاول هذا البحث بيان ما إذا كانت للشركات متعددة الجنسيات دوراً مؤثراً في انطلاق الشركات الوطنية لدولتي الصين والهند إلى أن أصبحتا من أهم الدول المؤثرة على اقتصاديات العالم، **الأمر الذي يثير التساؤلات التالية:-**

١- ماهى طبيعة الشركات متعددة الجنسيات؟ وما هى أهم خصائصها؟
٢- ما هو دور الشركات متعددة الجنسيات فى تغيير قواعد اللعبة؟
٣- ما هى التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من الصين والهند وملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي؟
٤- ما هو معدل نجاح الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي؟

ثانياً: أهمية البحث:

إنطلاقاً من الأهمية التي تؤديها الشركات متعددة الجنسيات كأحد أهم القوى المحركة للاستثمارات الأجنبية وتعويض النقص للمدخرات المحلية للبلد المضيف والاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، ومع زيادة النمو الهائل الذي حدث في عدد الشركات متعددة الجنسيات وإنتشارها حول العالم وتأثيرها علي سهولة الانفتاح علي العالم بأكمله وانتقال الاستثمار من داخل الصين والهند إلي الخارج، ومشاركة الشركات الصينية والهندية بشكل فعال في الأعمال التجارية الدولية والذي جذب انتباه العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين مما أدى إلى أهمية دراسة تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي للشركات متعددة الجنسيات الصينية والهندية ومسار تنمية الاستثمار لكلا البلدين مع بيان محددات تحول الصين والهند من دولتين جاذبتين للاستثمار إلي دولتي مصدرين للاستثمار.

كما يعتبر موضوع الدراسة ذات أهمية التطبيقية متمثلة في إلقاء الضوء علي السياسات والإجراءات التي اتبعتها دولتي الصين والهند لتحقيق أقصي استفادة من الشركات الأجنبية بهدف التنمية الاقتصادية ثم أصبحتا من أهم الدول المصدرة للاستثمارات.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعي هذا البحث إلي تحقيق العديد من الأهداف:

١- توضيح ماهية الشركات متعددة الجنسيات من حيث المفهوم والخصائص، وكذلك التعرف علي دوافع تلك الشركات للاستثمار.
٢- التعرف على دور الشركات متعددة الجنسيات فى تغيير قواعد اللعبة.
٣- بيان التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من الصين والهند وكذلك ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي.
٤- توضيح كيف انطلقت الشركات الوطنية فى الصين والهند وتحولت إلي دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات فى دول جنوب شرق آسيا.

رابعاً: فروضية البحث:

توجد علاقة معنوية بين الشركات متعددة الجنسيات وانطلاق الشركات الوطنية فى الصين والهند وتحولهما إلي دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

خامساً: منهجية البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث اعتمد الباحث على:

- **المنهج الوصفي :** من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، أي من خلال وصف المؤشرات التي لها علاقة بموضوع الشركات متعددة الجنسيات والتدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي لدولتي الصين والهند، وتحليل وتطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة.
- **المنهج الكمي:** المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور المؤشرات الشركات متعددة الجنسيات.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسة قام الباحث باستعمال الأدوات الآتية:

- الاعتماد على **بيانات ثانوية** وتم الحصول عليها عن طريق مراجعة البحوث التي تناولت متغيرات الدراسة والموضوعات المتعلقة بها بالإضافة إلى العديد من المراجع من الكتب، المجلات، والتقارير، والرسائل العلمية بها بما يمكّن الباحث من تأصيل المفاهيم وإعداد الإطار النظري للدراسة.

سادساً: الإطار النظري

وسيتم التعرف علي ماهية تلك الشركات ومعرفة دورها في تحول الصين والهند إلي شركات مصدرة للاستثمار من خلال:

أ- ماهية الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها.

ب- كيف أصبحت الصين والهند إلي دول مصدرة للاستثمار من خلال الشركات متعددة الجنسيات؟

وذلك على النحو التالي:

أ- ماهية الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها

تشير الأدبيات السابقة بعدم وجود إتفاق حول مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وذلك لإختلاف الأنشطة التى تقوم بها تلك الشركات والمنتشرة حول العالم، وفى الجزء التالى سيتم تناول أولاً مفهوم تلك الشركات لغوياً وكذلك إصطلاحاً ثم ثانياً خصائص تلك الشركات وذلك علي النحو الآتي:

- **مفهوم الشركات متعددة الجنسيات***

أ. **الشركات المتعددة الجنسيات من الناحية الغوية:**

لقد تعددت التسميات التي أطلقت على هذه الشركات وما هو إلا جدال لفظى فقط فالبعض يستخدم لفظ مؤسسة **Société** للتعبير، وكذلك شركة **Firms, Enterprise** فضلاً عن مصطلح متعدد الجنسيات , **Transnational Multinationals** كما يصفها آخرون بالعالمية **Mondiale**، بينما ترى لجنة العشرين والتى شكلتها اللجنة الاقتصادية الإجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط تلك الشركات بأن يتم استخدام مصطلح **Transnational** بدلاً من **Multinational** وكذلك مصطلح **Corporation** بدلاً من **Enterprise**.([1])

---

*يرجع تاريخ الشركات متعددة الجنسيات إلي منتصف القرن التاسع عشر وتعد الشركة الرائدة فى ذلك شركة سنجر الامريكية لصناعة ماكينات الخياطة، وتبعها بعد ذلك العديد من الشركات مثل شركة جنرال موتورز وفورد وجنرال إلكتريك، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت موجة هائلة من الاستثمارات الإجنبية المباشرة وزاد دور الشركات متعددة الجنسيات.

١- رفيق، بكاى محمد، ٢٠١٦، الشركات متعددة الجنسيات والبيئة، مجلة الندوة للدراسات القانونية- الجزائر، العدد التاسع، ص. ٦٧- ٨٥ http://search.mandumah.com/Record/766685 .

ب. الشركات المتعددة الجنسيات إصطلاحاً وقانونياً:

تعرف باعتبارها كيان قانوني تتبعه عدة فروع ذات أنشطة اقتصادية فى أكثر من دولة، وللقيام بهذه الأنشطة فإنه يتم إنشاء كيانات قانونية منفصلة وفقا لقوانين الدول المتعددة التي يوجد بها نشاط معين، ويعرفها أيضا Milner بأنها الشركات التي تستثمر في بلاد أخرى بالمساهمة مع الشركات الوطنية وتُؤسس فيها شركات تتشارك معاً في الإنتاج والتسويق.(١)

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **O E C D** الشركات المتعددة الجنسيات على أنها كياناً يتضمن شركات ذات رأس مال عام أو خاص أو مختلط تم تأسيسها في بلدان مختلفة، ومرتبطة ببعضها البعض بحيث يمكن للشركة الأم أن تباشر نشاطات الشركات التابعة، ولا سيما المشاركة في المعرفة والموارد مع البلدان الآخرى ويُسمح لكل شركة تابعة درجة من الإستقلال الذاتي في علاقته بالآخرين من الشركات المتعددة الجنسيات للأخرى.**(٢)**

كما عرفها المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة* باعتبارها تلك المنشاة التى تمتلك وسائل الانتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء فى مجال الانتاج أو المبيعات أو الخدمات فى دولتين أو اكثر.(٣)

- **أقرت الأمم المتحدة تسمية لهذه الشركات عام ١٩٧٤ بإسم (الشركات عابرة القوميات) كما أنشأت مركزاً بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ثم في عام ١٩٩٢ تم إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات ووضعت القواعد المتعلقة بمسؤوليات تلك الشركات فهي كيانات اقتصادية تعمل في أكثر من بلد وقد تتخذ الشكل القانوني للبلد الأم أو للبلد المضيف.**

١- Saleha, A.S., Nguyenb,T.L.A., Vinenc, D. and Safarid, A. (2017) A new theoretical framework to assess Multinational Corporations' motivation for Foreign Direct Investment: A case study on Vietnamese service industries, Research in International Business and Finance, Vol. 42, No.1, PP. 630-644.

٢- رفيق، بكاى محمد، ٢٠١٦، مرجع سبق ذكره ص ٥.

٣- http://site.iugaza.edu.ps.

ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن اللجنة المكلفة بإعداد مسودة ميثاق سلوك دولي للشركات متعددة الجنسيات وضعت تعريفاً لهذه الشركات باعتبارها تلك الشركات التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط وأن تعمل هذه الكيانات تحت نظام لإتخاذ القرارات من خلال سياسات متجانسة وإستراتيجية مشتركة وأن ترتبط هذه الكيانات بروابط الملكية.(١)

- خصائص الشركات متعددة الجنسيات:-

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

١- كبر الحجم: تتميز هذه الشركات بكبر حجم مبيعاتها والتي تجاوزت الناتج القومي للعديد من الدول النامية.

٢- إنتشار الرقعة الجغرافية: مع زيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم وإنتشار فروعها تتميز هذه الشركات بكبر حجم السوق الذي تغطيه.

٣- تنوع النشاط: تتسم هذه الشركات بالتنوع الهائل للأنشطة بالإضافة إلي التكامل الرأسي والأفقي لسلسلة القيمة مما يؤدى إلي تعويض الخسارة المحتملة من أرباح نشاط آخر.(٢)

٤- التفوق التكنولوجي: تعتبر الشركات متعددة الجنسيات مصدراً هاماً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال قدرتها المالية التي تتيح لها الإنفاق علي البحوث والتطوير والوصول لمبتكرات إنتاجية جديدة والدليل علي ذلك أن الشركات التي تستأثر بإنتاج الاتصالات اللاسلكية والأجهزة الإلكترونية هي شركات متعددة الجنسيات.

٥- الاحتكار: تتمتع أسواق الشركات متعددة الجنسيات بمزايا احتكار القلة فتلك الشركات محتركة للصناعات التكنولوجية المتقدمة والمهارات الفنية والإدارية وتسويقية ذات الكفاءة العالية مما يتيح لها فرص المنافسة علي مستوى العالم.(٣)

١- عبد العزيز، أحمد، والطحان، جاسر زكريا، وعبدالجليل، فراس. (٢٠١٠) الشركات متعددة الجنسيات وأثرها علي الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، ص١١٣-١٣٥.

٢- المرجع السابق، ص ١٢٤.

٣- http://site.iugaza.edu.ps.

٦- **الملكية والإدارة**: تُفضل الشركات متعددة الجنسيات الملكية المشتركة فهي توفر التمويل الكافي لإقامة المشروعات وتستفيد من الشريك المحلي توفير المواد الخام ومزايا تسويقية

فضلاً عن إزالة العقبات الجمركية والضريبية، وفيما يتعلق بإدارة الشركات متعددة الجنسيات وتنظيمها فنجد سيطرة الشركة الأم علي التخطيط ووضع أهداف الشركة والقرارات الإستراتيجية، أما القرارات الإدارية فيتم التنسيق بين الشركة الأم والفروع، وأخيراً القرارات الخاصة بتنفيذ العمليات فيتم إتخاذها من قبل الفروع.(١)

ويعتبر **الدافع** الرئيسي وراء تلك الشركات هو تعظيم أرباحها في الأجل الطويل، وهنا تجدر الإشارة إلي النموذج الإنتقائي النظري theoretical eclectic paradigm الذى وضعه دانينج (١٩٨١) والذي يقدم المزايا التالية التي تجعل الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في الخارج وهما: الملكية والموقع، حيث تشير مزايا الملكية إلي عمليات إنتاج الشركات متعددة الجنسيات والتي تضمن لها قدراتها التنافسية علي الشركات المحلية مثل براءات الإختراع، وفيما يتعلق بمزايا الموقع فيسمح لتلك الشركات الوصول إلي الأسواق المحمية والاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج والنقل والضرائب.(٢)

وفقاً لـــ "جون دننغ" فإن النمو الاقتصادي المذهل للصين وكذلك انفتاح الهند علي متطلبات السوق العالمية غيرت من توجه النشاط الاقتصادي لديهم، ففي كتابه **"التحديات الجديدة لبحوث الأعمال الدولية: العودة إلى المستقبل"** وعلي وجه التحديد في بداية الفصل المتعلق بالمحددات المحلية المتغيرة لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات وضح الكاتب: "أنه في خلال العقدان الماضيان شهدت الشركات العابرة للدول في الصين والهند عددًا من التغييرات في موقع أنشطة أعمالها، فالعولمة والتقدم التكنولوجي وظهور العديد من اللاعبين / المنافسيين الجدد على الساحة الاقتصادية العالمية والتركيز الجديد على دور المؤسسات في عملية تخصيص الموارد كانا الدافعين الرئيسيين نحو التغيير".(٣)

١- عبد العزيز، أحمد، والطحان، جاسر زكريا، وعبدالجليل، فراس. (٢٠١٠)، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

٢- Saleha, A.S., Nguyenb,T.L.A., Vinenc, D. and Safarid, A. (2017), 0p.cit. P. 613.

٣- Dunning, J.H. (2010). New Challenges for International Business Research: Back to the Future. Cheltenham, Edward Elgar, P.P.93.

ب- كيف أصبحت الصين والهند دول مصدرة للاستثمار من خلال الشركات متعددة الجنسيات؟

" الاستثمار الأجنبي الصادر من الصين والهند: دور الشركات متعددة الجنسيات فى تغيير قواعد اللعبة"

يوجد نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر: الأول الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، والاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي أو الصادر وهو الرقم التراكمي الناتج عن صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي أى المخزون من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي.(١)

ويمكن القول بأن للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الأثر المباشر علي تدفق الأموال وتحفيز النشاط الاقتصادي ككل بالإضافة إلي زيادة معدلات التوظيف، بل أيضاً له تأثير غير مباشر علي تحفيز المنتجيين المحليين للاستثمار في الخارج كما سيكون لحكومة البلد التي تشهد مستويات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر صوت أكبر في مؤتمرات القمة الدولية حيث سيكون لبلدها المزيد من أصحاب المصلحة فيها.(٢)

وتجدر الإشارة إلي النمو الهائل الذي حدث في زيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وإنتشارها حول العالم وتأثيرها علي سهولة الانفتاح علي العالم بأكمله وانتقال الاستثمار من داخل الصين والهند إلي الخارج، ولقد شاركت الشركات الصينية والهندية بشكل متزايد في الأعمال التجارية الدولية مما جذب انتباه العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وسيتناول هذا المبحث تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي للشركات متعددة الجنسيات الصينية والهندية ومسار تنمية الاستثمار لكلا البلدين مع بيان محددات تحول الصين والهند من دولتين جاذبتين للاستثمار إلي دولتي مصدرين للاستثمار.(٣)

♣ يقصد بتغيير قواعد اللعبة تغيير موازين القوي بين البلاد والذي ينعكس علي عملية اتخاذ القرارات الدولية في المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد.

١- Sourangsu Banerji.(2013), Effects of Foreign Direct Investment (FDI) in the Indian Economy. https://unctad.org/SearchCenter/Pages/results.aspx?k (in 16/9/2019)

٢- Sourangsu Banerji.(2013). Op.cit.

٣- Ch. Das, K. and Banik, N. (2015), Outbound Foreign Direct Investment from China and India: The Role of Country-specific Factors, CHINA REPORT, Vol. 51, No. 3, P.P. 1–26.

ولذلك ستضمن هذا الجزء تناول ما يلي:

أولاً: دور الشركات متعددة الجنسيات فى تغيير قواعد اللعبة.

ثانياً: التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من الصين والهند.

ثالثاً: ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي.

رابعاً: معدل نجاح الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي.

أولاً: دور الشركات متعددة الجنسيات فى تغيير قواعد اللعبة:-

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات دولية النشاط هى الأداة لعملية التحول التاريخى وتغيير موازين القوى بين الدول، بحيث لم يبقى الغني غنياً أو المتقدم متقدماً والمتخلف متخلفاً ويشهد على ذلك أرقام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففى البداية بدأت الصين والهند عمليات الإصلاح الاقتصادى إلى أن أصبحا أكثر الدول جاذبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إما فى شكل مشاريع جديدة أو عمليات دمج وإستحواذ داخل الصين والهند. [1]

وترتب على زيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نقل عمليات وأنشطة الإنتاج الحقيقي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى أن أصبح قطاع الصناعة مصدر رئيسي لنمو الناتج المحلى حيث فى الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٣) بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين والهند أكثر من ١٠٪ و ٧٪ على التوالي على الرغم من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. [2]

---

[1]- رضا عبد السلام (٢٠١١)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٦٠.

[2]- Hussain,F. and Kimuli, C.K., 2012. Determinants of Foreign Direct Investment Flows to Developing Countries. **SBP Research Bulletin**, Vol. 8, No. 1, P.P. 13-31

وأصبحتا من أكثر الدول اللاعبة فى مجال الاستثمار فى الدول الآخرى، أى أن قواعد اللعبة قد تغيرت وتغير معها اللاعبون لهذا لابد أن يكون هناك نظام عالمى يعكس هذا الواقع الجديد، نظام يعكس وزن وتأثير بلدان كالصين وباقى دول شرق آسيا سواء من خلال عملية إتخاذ القرار الدولى فى مؤسسات كصندوق النقد أو البنك الدولى، فهذه سنة الله فى كونه ولن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً. (١)

ثانياً: التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من الصين والهند

لقد حظيت الصين والهند بإهتمام خاص على الساحة الدولية في ضوء ظهورهما الاقتصادي والعالمي في العقود الأخيرة، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم تحل محل اليابان في عام ٢٠٠٩ وحافظت على مكانتها وذلك بفضل نموها الاقتصادي المذهل وهي مسألة وقت فقط قبل إحتلالها المركز الأول، ومن ناحية آخرى إحتل الاقتصاد الهندي المرتبة العاشرة في عام ٢٠١٢ (وذلك وفقًا لقاعدة بيانات الحسابات القومية الرئيسية لشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة).(٢)

وكان للإنجاز الذي تحقق في الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل لكلا البلدين "وبشكل أكبر في حالة الصين" الأثر الإيجابي علي توفير مصدر هائل لرأس المال الذي أدي إلي الإنخراط بشكل متزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي، وبعبارة آخري تمتلك كلا البلدين كمية هائلة من الإحتياطيات الدولية تمكنها من الاستثمار في الخارج، ففي نهاية عام ٢٠١٠ كان لدى الصين إحتياطي من النقد الأجنبي بقيمة ٢,٨٤٧ مليار دولار وإحتياطي الهند ٢٦٨ مليار دولار.(٣)

وفي هذا الصدد نجد أن حصة الصين في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الخارج ضئيلة بنسبة ٠,٠٧ % في عام ٢٠٠٠ وارتفعت إلى ١,٤٨% في عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٦,٥٢% عام ٢٠١٢. أما الاستثمار الخارجي من الهند كان متقطعاً في العقود السابقة أي يزداد بشكل مطرد، حيث زادت حصة الهند من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من ٠.٤٠ % في عام ٢٠٠٠ ثم إلى ١% في عام ٢٠٠٦ ووصلت إلى ١,٣٧% في عام ٢٠٠٩، ثم تقلصت إلى حد ما إلى ٠,٦٣ % عام ٢٠١٢ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:(١)

١- رضا عبد السلام (٢٠١١)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٦٢-٢٦٣.

٢- OECD. 2012. Looking to 2060: 'A global vision of long-term growth', OECD Economics Department Policy Notes, No. 15, November.

٣- Ch. Das, K. and Banik, N. (2015). Op.cit. P.P.2.

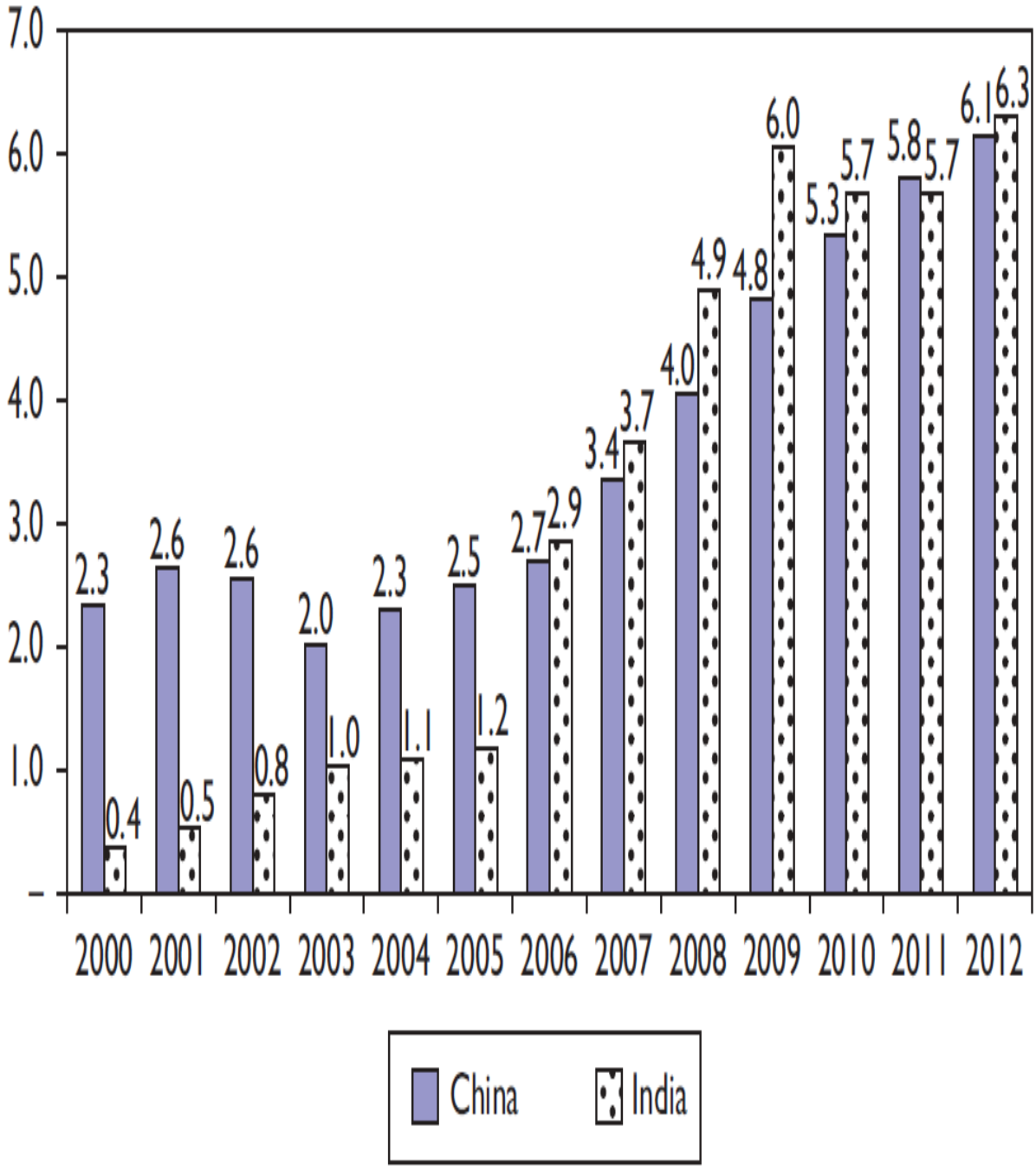

شكل رقم(١) الاستثمار الأجنبي الصادر من الصين والهند

Source: UNCTAD (World Investment Report, 2014).

---

[١]- World Investment Report. 2014. 'Investing in the SDGs: An Action Plan (Annex Tables)'. Geneva: UNCTAD.

وبتحليل الشكل السابق نجد أنه منذ أن أطلقت الصين والهند إستراتيجية "الذهاب إلى العالمية go global" زاد الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج (outward foreign direct investment OFDI) بشكل كبير، وبحلول عام ٢٠١٢ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من الصين ٨٤,٢٢ مليار دولار في حين كان مخزون رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى الخارج ٥٠٩ مليار دولار.(١)

ويمكن تصنيف المستثمرين الصينيين إلى مجموعتين: الشركات المملوكة للدولة التي تسيطر عليها الحكومة المركزية والشركات الإقليمية (أغلبيتها من الشركات غير المملوكة للدولة)، وقد هيمنت التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين على الشركات المملوكة للدولة التي تسيطر عليها الحكومة المركزية ففي عام ٢٠٠٩ استأثرت الشركات المملوكة للدولة بنسبة ٨٢% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من الصين.(٢)

ثالثاً: ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي في الصين والهند:

في العقد الماضي، استثمرت شركات من الصين والهند في الأسواق المتقدمة في المقام الأول من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ mergers and acquisitions (M & A) كوسيلة للتوسع العالمي. ومن ناحية أخرى ، تستثمر كلا البلدين في الحقول الخضراء في البلدان النامية الأخرى والبلدان الأقل نمواً.(٣)

١- Chen, Chunlai. (2015) Determinants and motives of outward foreign direct investment from China's provincial firms, Transnational Corporations, Vol. 23, No. 1, P.P. 1-28.

٢- Wang, Chengqi, Junjie Hong, Mario Kafouros and Mike Wright (2012). "Exploring the role of government involvement in outward FDI from emerging economics", Journal of International Business Studies, Vol. 43, No. 7, P.P.655–676.

٣- Hong, Zhao. (2011). 'The Expansion of Outward FDI: A Comparative Study of China and India', China, An International Journal, Vol. 9, No. 1, P.P. 1–25.

ويتميز الاستثمار الخارجي بأنه ظاهرة طبيعية في عملية التنمية الاقتصادية والعولمة. ولذا تحاول الشركات توسيع عملياتها لتشمل السوق الدولية سعياً نحو التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية والموارد الشحيحة لديها. لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج يمثل إستراتيجية طبيعية للشركات لإستكشاف الأسواق العالمية، وتعزيز كفاءة الشركات المستثمرة الخارجية وفي هذا الصدد أدركت كل من الحكومتين الصينية والهندية بأن الاستثمار الخارجي مفيد لنمو المؤسسات وضرورة لتعزيز التكامل العالمي.[١]

وانطلقت الشركات متعددة الجنسيات من الصين والهند خلال عمليات الدمج والاستحواذ (M&A) كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد فترة الإصلاحات الاقتصادية وما نتج عنها من نمو اقتصادي هائل في الصين أدي إلي تطورات وطنية وإقليمية وعالمية والتي إشتملت علي:

١- التدفق المستمر للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من مزايا العمالة منخفضة التكلفة؛
٢- ظروف مواتية لدعم زيادة تنقل رأس المال العالمي؛
٣- فائض الحساب الجاري الثابت؛
٤- زيادة قيمة العملة ؛
٥- تجزئة في التصنيع العالمي ؛
٦- تحرير التجارة العالمية،
٧- زيادة كفاءة البنية التحتية،
٨- الإصلاحات الفريدة والمحدودة الموجهة نحو السوق في الصين ، حيث تعمل الدولة بصفة مراقب والسلطة النهائية.[٢]

أما في الهند فقد اعتنقت الهند سياسة الاقتصاد المخطط في فترة ما بعد الإستقلال التي أعاقت التنمية. وركزت إستراتيجية التنمية الاقتصادية المخططة على الاعتماد على الذات والحمائية من خلال السياسة الصناعية ورخصة الترخيص* (license raj (or permit raj، والقمع المالي وملكية الدولة للصناعات الكبيرة. كما إنتشرت أوجه القصور في النظام الاقتصادي بأكمله الذي أدى إلى إصلاحات تدريجية في الثمانينات. ومع ذلك، فإن أزمة ميزان المدفوعات في عام ١٩٩١ لم تترك الهند أمام أي خيار سوى تحرير الاقتصاد وتحريره بطريقة تدريجية مما أتاح

١- Ch. Das, K. and Banik, N. (2015). Op.cit, p.p.3.

٢- Chibba, Michael. 2011. 'The Next Paradigm Shift in China and India?', Asian-Pacific Economic Literature, Vol. 25, No. 1, P.P. 150–60.

*يشير هذا المصطلح إلي سياسة الترخيص الصناعي التي كانت موجودة في الهند منذ الاستقلال وحتى أوائل التسعينيات. بموجب هذا النظام ، لا يمكن للشركات تصنيع السلع إلا بعد الحصول على التراخيص الحكومية. وقد ألغت الحكومة المركزية في الهند العديد من هذه القيود من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت من عام ١٩٩١.

الفرصة لتوسيع القطاع الخاص الذي تزامن مع ظهور العولمة مما أدى إلى نمو اقتصادي سريع التنمية في البلاد. وكان أداء ما بعد الإصلاحات في كلا البلدين مثيرًا للإعجاب. حيث تحسنت حصة الصين والهند في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[١]

واجتذبت الصين والهند قدراً كبيراً من رأس المال الأجنبي ليصبحوا من أكثر الدول متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتعتبر هذه الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل واحدة من أكبر محركات النمو الاقتصادي في الصين والهند، حيث ساهم في الصادرات وفائض الحساب الجاري والإحتياطي الرسمي من النقد الأجنبي وهذا بدوره ساعد في الانتقال إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي(٢)

الصينية عملية الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي، والتي تعززت أكثر من خلال سياساتها "العالمية المستمرة going global" في الخطة الخمسية العاشرة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتجهت الصين نحو العولمة من خلال الإنضمام إلي منظمة التجارة العالمية WTO عام ٢٠٠١ والتي أدت إلي فوائد ضخمة للصين من خلال قنوات الصادرات وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي للصين من خلال عملية الصادرات وهكذا ، على مدى السنوات القليلة الماضية ، تلعب الشركات الصينية دوراً هاماً في الساحة الاقتصادية الدولية وتخدم السوق الأجنبية من خلال مزيج من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الخارج.[٣]

وبعبارة آخري إتجهت كل من الصين والهند نحو العولمة لكن بوتيرة مختلفة, فقد زادت حصة التجارة العالمية بالنسبة للهند من ٠,٥% في عام ١٩٩٠ إلى ١,٨% في عام ٢٠١٠. ومن ناحية أخرى، ارتفعت هذه النسبة في حالة الصين من ١,٦% في عام ١٩٩٠ إلى ٩,٢% في عام ٢٠١٠ (٤)

ومع ذلك، فإن بناء القدرات الصناعية في الاقتصاد الصيني قد أدى إلى تحقيق الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي. ونتيجة لذلك، فمنذ التسعينيات سهّلت الحكومة

رابعاً: معدل نجاح الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي

لقد أثر النمو الهائل الذي حدث في زيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وانتشارها حول العالم علي سهولة الانفتاح علي العالم بأكمله وانتقال الاستثمار من داخل الصين والهند إلي الخارج، وزيادة مشاركة الشركات الصينية والهندية في الأعمال التجارية الدولية.[٥]

١- Ch. Das, K. and Banik, N. (2015). Op.cit. P.P.5-6.

٢- Chibba, Michael. 2011. Op.cit. P.P.152.

٣- Ch. Das, K. and Banik, N. (2015). Op.cit. P.P.6.

٤- Chibba, Michael. 2011. Op.cit. P.P.155

٥- Ch. Das, K. and Banik, N. (2015), Op.cit. P.P.10

ويوضح الجدول التالي عدد عمليات الإندماج والاستحواذ والصفقات الاستثمارية التي اقترحتها الشركات الصينية والهندية في بلدان مجموعة العشرين، وهي المجموعة الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية، تليها عدد الصفقات المنجزة، ونسبة الإنجاز خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠.

ومن خلال قراءة أرقام الجدول التالي يلاحظ أن الشركات الصينية أكملت بنجاح ٢٥٤ صفقة (من بين ٤٦٤ صفقة مقترحة) في مجموعة العشرين في الفترة المذكورة. ومن بين ٢٥٤ صفقة تم إنجازها ، كان أكبر عدد من الصفقات الاستثمارية في الولايات المتحدة (٦٥) تليها أستراليا (٤٦)، كندا (٣١)، إندونيسيا (٢٤)، وهلم جرا. ومن ناحية أخرى ، أكملت الشركات الهندية ٣٦٩ صفقة (من أصل ٥٣٦ صفقة مقترحة) في مجموعة العشرين في نفس الفترة. كان أكبر عدد من الصفقات المنجزة في الولايات المتحدة (١٧٢) تليها المملكة المتحدة (٦٥) وألمانيا (٢٦) وفرنسا (١٦) وإندونيسيا (١٦). [١]

كما يتضح أن الولايات المتحدة كانت واحدة من الوجهات الاستثمارية المهمة للشركات متعددة الجنسيات الهندية. كانت الأهداف الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات الهندية للدخول إلى الولايات المتحدة والأسواق المتقدمة الأخرى هي الوصول إلى أحدث التقنيات والمهارات والمعرفة التي كانت إما غير متوفرة أو ذات جودة غير كافية، وللاستثمار في البحث والتطوير (R&D) وأيضًا للتسويق إبداعاتهم وخاصة في الصناعات الدوائية والكيميائية وتكنولوجيا المعلومات.[٢]

١- Ch. Das, K. and Banik, N. (2015). Op.cit. P.P.19.

٢- Dasgupta, Nandita. 2010. 'Indian Companies Investing in the United States: An Inquiry into Recent Patterns and Trends', in Karl P. Sauvant & Jaya Prakash Pradhan with Ayesha Chatterjee and Brian Harley (eds), The Rise of Indian Multinationals: Perspectives on Indian Outward Foreign Direct Investment. New York: Palgrave Macmillan, 187–232.

جدول رقم (١) الإندماج والاستحواذ وإستثمارات الصين والهند لبلدان مجوعة العشرين

	Number of Deals Proposed		Number of Deals Completed		Completion Rate (Percentage)	
G-20 Countries	China	India	China	India	China	India
Korea	13	1	8	0	61.54	0.00
Japan	28	3	19	2	67.86	66.67
UK	22	93	10	65	45.45	69.89
US	106	247	65	172	61.32	69.64
Canada	48	10	31	7	64.58	70.00
France	13	17	10	16	76.92	94.12
Germany	15	32	7	26	46.67	81.25
Italy	12	10	8	8	66.67	80.00
Argentina	3	4	2	3	66.67	75.00
Australia	96	27	46	14	47.92	51.85
Brazil	13	7	4	4	30.77	57.14
India	20	–	8	–	40.00	–
Mexico	3	4	2	2	66.67	50.00
Russia	12	3	5	3	41.67	100.00
Saudi Arabia	2	4	2	1	100.00	25.00
South Africa	5	25	1	14	20.00	56.00
Turkey	3	4	2	3	66.67	75.00
Indonesia	50	30	24	16	48.00	53.33
China	–	15	–	13	–	86.67
Total	**464**	**536**	**254**	**369**	**54.74**	**68.84**

Source: Thomson Reuters Database

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الهندية اقترحت صفقات أكثر من الشركات الصينية وأكملت عددًا أكبر من الصفقات في بلدان مجموعة العشرين أكبر من الصين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. يبلغ معدل الإنجاز الإجمالي للهند ٦٨,٨٤ % مقابل ٥٤,٧٤ % للصين. ومعدل إنجاز الصفقات للهند أفضل من الصين حتى على مستوى كل بلد على حدة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن معظم الشركات الهندية المستثمرة في الخارج تعمل في القطاع الخاص الذي يتم تشغيله وفقًا لمبادئ السوق ، في حين أن معظم الشركات الصينية المستثمرة في الخارج مملوكة للدولة*، كما قامت الصين باستثمارات مرتبطة بالتعاون الاقتصادي في العديد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. في سياق إفريقيا، هناك اقتراحات بأن هذه الاستثمارات هي امتداد لنفوذ الصين لتأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية، وبالنسبة للهند فقد اهتمت أيضًا بأفريقيا بسبب المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة، على الرغم من أن أمامها طريق طويل في القارة من حيث التجارة والاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.(١)

ولم تكن هناك زيادة في عدد الاستثمارات من كل من الصين والهند فحسب بل إنها تنطوي أيضًا على صفقات كبيرة من حيث القيمة بالدولار. فقد أكملت العديد من الشركات متعددة الجنسيات من الصين والهند بنجاح عددًا كبيرًا من الصفقات بمليارات الدولارات. على سبيل المثال وفي عام ٢٠١٠ بلغ عدد عمليات الإندماج والاستحواذ في البلدان النامية والمتقدمة ١٤ من جانب الشركات متعددة الجنسيات من الصين (٩) والهند (٥) بقيمة تزيد عن مليار دولار أمريكي نتج عنها ١٥٢ صفقة.(٢)

وترد تفاصيل صفقات الإندماج والاستحواذ في الجدول التالي، الذي يحتوي على معلومات حول الشركة المستحوذة النهائية والاقتصاد المحلي النهائي وصناعة الشركة المستحوذة النهائية والشركة المستحوذة النهائية والاقتصاد المضيف النهائي وصناعة الشركة المستحوذة النهائية والأسهم المكتسبة وقيمة الصفقة ورتبة أو تصنيف الصفقة من حيث القيمة. الاستثمارات في مختلف القطاعات بما في ذلك الطاقة والموارد الطبيعية، والاتصالات، والسيارات، والخدمات، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، يتم توجيه قدر كبير من هذه الاستثمارات نحو البلدان المتقدمة والغنية بالموارد مثل الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والأرجنتين وأستراليا. من حيث ملكية الشركة المستحوذ عليها، فإن الشركات الهندية المدرجة في القائمة هي شركات تابعة للقطاع الخاص، في حين أن معظم الشركات الصينية هي شركات مملوكة للدولة. (٣)

١- Williamson, Peter J. and Anand P. Raman. 2011. 'How China Reset its Global Acquisition Agenda', Harvard Business Review, 2011, April, 109–14.

* بصرف النظر عن الشركات المملوكة للدولة، تم النظر إلى الشركات الخاصة الصينية بعين الريبة في بعض الحالات التي أدت إلى عرقلة الحكومات المضيفة لصفقات الاستثمار. علاوة على ذلك ، يدعو تقرير نشرته في ٨ أكتوبر ٢٠١٢ لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي إلى أي محاولة من Huawei و ZTE لشراء الشركات الأمريكية سيتم حظرها من قبل الهيئة الحكومية المسؤولة عن مراجعة المشتريات الأجنبية للأصول الأمريكية على أساس للتهديد الأمني بسبب صلتهم بالحزب الشيوعي الصيني. لذا نجد اتجاه الصين نحو عمليات الإندماج بدلاً من شراء العلامات التجارية.

٢- World Investment Report. 2014. 'Investing in the SDGs: An Action Plan (Annex Tables)'. Geneva: UNCTAD.

٣- Ch. Das, K. and Banik, N. (2015). Op.cit. p.p. 7.

شركة الاستحواذ النهائي	الاقتصاد المحلي	الشركة المُستحوذ عليها	الشركة المكتسبة النهائية	الاقتصاد المضيف	صناعة الشركة المُستحوذ عليها النهائية	الأسهم المكتسبة	القيمة (بالمليار دولار)	التصنيف
Bharti Airtel Ltd بهارتي ايرتل المحدودة	الهند	الاتصالات الهاتفية عدا الهاتف اللاسلكي	Zain Group مجموعة زين	الكويت	إتصالات الهاتف والراديو	١٠٠	١٠,٧	٢
Sinopec Group مجموعة سينوبك	الصين	النفط الخام والغاز الطبيعي	ريبسول YPF SA	إسبانيا	تكرير البترول	٤٠	٧,١	١٠
Investor Group مجموعة المستثمرين	الهند	المستثمرون، اللجنة التنفيذية الوطنية	جمهورية فنزويلا كارابوبو	فنزويلا	النفط الخام والغاز الطبيعي	٤٠	٤,٨	١٦
GAIG	الصين	هيكل السيارات	Denway Motors Ltd.	هونغ كونغ، الصين	قطع غيار السيارات والاكسسوارات	٦٢	٤,١	٢١
شركة النفط البحرية الصينية الوطنية	الصين	النفط الخام والغاز الطبيعي	شركة Bridas Energy Holdins Ltd	الأرجنتين	مكاتب الشركات القابضة	٥٠	٣,١	٤٠
Adani Enterprises Ltd. مشاريع عداني المحدودة	الهند	خدمات الأعمال التجارية	شركة لينك للطاقة المحدودة	أستراليا	خدمات تعدين الفحم	١٠٠	٢,٧	٤٥
CNPC	الصين	النفط الخام والغاز الطبيعي	Athabasa Oil Sands Corp	كندا	النفط الخام والغاز الطبيعي	٦٠	١,٧	٧٩
GTLللبنية التحتية	الهند	الاتصالات الهاتفية والراديو	Usaha Tegas Sdn Bhd	ماليزيا	المستثمرون، واللجنة الوطنية	١٠٠	١,٧	٨٢
مؤسسة الكهرباء الحكومية	الصين	الخدمات الكهربائية	Expansin Transmissao Itumbiara	البرازيل	محولات الطاقة والتوزيع	٧٥	١,٧	٨٣

جمهورية الصين الشعبية	الصين	حكومة وطنية	شركة AES	الولايات المتحدة الأمريكية	الخدمات الكهربائية	١٦	١,٦	٩١
مجموعة Zhejiang Geely القابضة.	الصين	السيارات والهياكل السيارات	Volvo AB	السويد	السيارات والهياكل السيارات	١٠٠	١,٥	٩٩
Tianjin Municipal Tanggu	الصين	وكالة المدينة	مجموعةTianjin	الصين	تداول البضائع البحرية	٧٥	١,٥	١٠٢
Reliance Industries .Ltd	الهند	النفط الخام والغاز الطبيعي	شركة الرائد للموارد الطبيعية	الولايات المتحدة الأمريكية	النفط الخام والغاز الطبيعي	٣٨	١,١	١٣٤
شركة النفط البحرية الصينية الوطنية	الصين	النفط الخام والغاز الطبيعي	شركة Chesapeke للطاقة	الولايات المتحدة الأمريكية	النفط الخام والغاز الطبيعي	٣٣	١,١	١٤٠

جدول رقم(٢)

صفقات الإندماج والاستحواذ عبر الحدود بين الصين والهند في عام ٢٠١٠

Source: Ch. Das, K. and Banik, N. (2015), From UNCTAD.

ويلاحظ من الجدول السابق أن معظم صفقات الإندماج والاستحواذ للهند موجه نحو صناعة الاتصالات والنفط، وكانت الكويت الاقتصاد المضيف لصناعة الاتصالات وإستحوذت الهند على شركة زين بقية ١٠٠% من الأسهم من خلال شركة بهارتى بقيمة ١٠,٧مليار دولار، كما إستحوذت الهند بنسبة ١٠٠% من الأسهم على شركة لينك للطاقة المحدودة بإستراليا، فى حين إندمجت الهند مع شركة اللجنة التنفيذية الوطنية بجمهورية فنزويلا بنسبة ٤٠% من الأسهم لتصبح الشركة الجديدة مجموعة المستثمرين وذلك فى مجال النفط. أما الصين فيلاحظ من الجدول السابق أن نشاط الاستحواذ والإندماج يفوق الهند كما يلاحظ تنوع نشاط الشركات متعددة الجنسيات لديها سواء من خلال مجال تكرير البترول (مثل شركة Athabasa Oil بكندا)، والنفط الخام والغاز الطبيعى (مثل شركة Chesapeke بالولايات المتحدة) بالإضافة إلى صناعة السيارات (مثل شركة Volvo AB

بالسويد)، وكذلك مجال الطاقة والخدمات الكهربائية (مثل شركة Expansin Transmissao Itumbiara بالبرازيل).

ويوضح الجدول التالي مدي نجاح الشركات متعددة الجنسيات في الصين والهند من خلال عدد الصفقات عن طريق عمليات الإندماج والاستحواذ في كل من البلدان النامية والمتقدمة، كما يمكن ملاحظة أن الشركات متعددة الجنسيات الهندية ذات مؤشر أعلي مقارنة بنظيراتها الصينية، مما يعكس مستوى أعلى من العمليات العالمية والتي تظهر في قائمة أفضل ١٠٠ شركة غير مالية متعددة الجنسيات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:-

جدول رقم (٣)

الشركات متعددة الجنسيات من الصين والهند في قائمة أفضل ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات غير مالية من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

(الرتبة/التصنيف حسب الأصول الأجنبية ، بملايين الدولارات وعدد الموظفين)

التصنيف	اسم الشركة	الاقتصاد المحلي	الصناعة	الأصول		المبيعات		التوظيف	
				الأجنبية	الكلية	الأجنبية	الكلية	الأجنبية	الكلي
٢	CITIC Group	الصين	متنوعة	٤٣٨١٤	٣١٥٤٣٣	١٠٨٧٨	٣٠٦٠٥	٢٥٢٨٥	١٢٥٢١٥
٧	شركة الشحن البحري الصينية	الصين	النقل والتخزين	٢٨٠٩٢	٣٦٢٨٧	١٨٣٥٤	٢٧٩٠٨	٤٢٠٧	٧١٥٨٤
١٤	.Tata Steel Ltd	الهند	المنتجات المعدنية	١٥٦٠٦	٢٤٤١٩	١٥٩٢١	٢١٥٨٠	٧٤١٦٨	٨١٢٦٩
٢٣	شركة البترول الوطنية الصينية	الصين	البترول	١١٥٩٤	٣٢٥٣٢٧	٤٧٣٢	١٧٨٣٤٣	٢٩٨٧٧	١٥٨٥٠٠٠
٢٥	.Tata Motors Ltd	الهند	السيارات	١١٢٩٧	٢٠٢٣١	١١٤٩٥	١٩٥٢١	١٧٧٢٨	٤٩٨٥٦
٣٠	شركة النفط والغاز الطبيعي المحدودة	الهند	البترول	١٠٤٤٧	٣٧٢٢٣	٢٩١٢	٢١٤٤٥	٣٨٩٦	٣٢٨٢٦

٣٣	Hindalco للصناعات المحدودة	الهند	متنوعة	٩٣٧٢	١٥٤٠٦	٩٧٣٩	١٢٧٦٤	١١٨٨٦	١٩٥٣٩
٤١	Sinochem Group	الصين	البترول	٨١٢٤	٢٥١٣٢	٢٧٤٩٢	٣٥٥٧٧	٢٢٥	٤٢٢٨٢
٤٧	شركة النفط البحرية الصينية الوطنية	الصين	البترول	٦٦٤٨	٧٥٩١٣	٤٨٩٨	٣٠٦٨٠	١٧٣٩	٥١٠٠٠
٦٧	Suzlon للطاقة	الهند	متنوعة	٤٦٤٨	٦٤٩٩	٣٤٨١	٤٣٤٦	٩٢٩٨	١٣٠٠٠
٦٩	Tata للخدمات الإستشارية	الهند	الخدمات	٤٣٦٠	٦١٠٩	٥٧٣٩	٦٣٢٩	١٠٤٠٠	١٦٠٤٢٩
٧٢	Reliance Communications .Ltd	الهند	الاتصالات	٤٢٥٦	٢٠٧٦٦	١٠٠٦	٤٦٦٤	٦٣٤٨	٣٠٩٧٤
٧٣	.Lenovo Group Ltd	الصين	المعدات الكهربائية والإلكترونية	٣٩٥٧	٨٩٥٦	٨٧١٣	١٦٦٠٥	٥١٣٠	٢٢٢٠٥
٧٧	شركة بناء السكك الحديدية الصينية	الصين	أعمال بناء	٣٥٨٠	٤١٤٤٤	٣٢٦٥	٥٠٥٠١	٢٠٤٢٦	٢٠٩١٠٣
٨٤	شركة ZTE	الصين	سلع إستهلاكية	٣٠١٧	١٠١٧٣	٤٣٧٢	٨٨٢٣	٢١٨٢١	٧٠٣٤٥
٩٣	China Minmetals Corporation	الصين	المنتجات المعدنية	٢٣٥٢	١٨٨٨٩	٣٩٩٤	٢٤٩٥٦	١٢٥٣٥	١٠٠٦٥٦

Source: Ch. Das, K. and Banik, N. (2015), From UNCTAD.

وبقراءة أرقام الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الشركات متعددة الجنسيات الهندية ذات مؤشر أعلي مقارنة بنظيراتها الصينية، فنجد أن أعلي متوسط النسب الثلاثة ٧٤,٤% لشركة Suzlon للطاقة الهندية، ويليها شركة Hindalco للصناعات المحدودة الهندية بنسبة ٦٦%، وتتساوى نسبة كل من شركة Tata Steel Ltd للصناعات المعدنية الهندية مع Tata للخدمات الإستشارية الهندية بنسبة ٦٥,٢%، ثم شركة Tata Motors Ltd لصناعة السيارات بنسبة ٥٠,١%، ثم في المرتبة السادسة تأتي الصين من خلال شركة شركة الشحن البحري الصينية بنسبة ٤٩,٧%، وبنسبة ٣٩,٩% تأتي شركة Lenovo Group Ltd الصين لصناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية، وتتساوي الصين بنسبة ٣٦,٧% من خلال شركتي Sinochem Group وشركة ZTE، وأقل نسب حصلت عليها الشركات الصينية شركة النفط البحرية الصينية الوطنية، وشركة بناء السكك الحديدية الصينية، وشركة البترول الوطنية الصينية بنسب ٩,٤%، ٨,٣%، ٢,٧% علي التوالي.

الخاتمة:-

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات ذا أهمية هائلة للدول النامية وتزداد تلك الأهمية يوماً بعد يوم، سواء من خلال تمويل المشروعات الاقتصادية وناقلاً للتكنولوجيا الحديثة والمعرفة وتدريب العمالة بالإضافة إلى دورها الفعال فى تنمية الصادرات والسماح للدول بالنفاذ إلى الأسواق العالمية لذا فهى أداة هامة للنمو الاقتصادي للدول النامية ووسيلة فعالة للنهوض باقتصادياتها، كما نجدها أن احتلت المرتبة الأولى ضمن مكونات التمويل فائقاً فى الأهمية التمويل من خلال البنوك أو المساعدات الرسمية.

النتائج:

ونستخلص من دراستنا لتجارب الدول محل المقارنة أهم النقاط التالية:

١- يُعد الإهتمام بالشركات متعددة الجنسيات فى الدول محل المقارنة فى تزايد مستمر ويظهر ذلك بوضوح من خلال البرامج والإصلاحات التى تنتهجها حكومات تلك الدول لتوفير المناخ الاستثمارى الجاذب والملائم، ويختلف ذلك من دولة لآخرى حسب الوضع الاقتصادي.

٢- تتوجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فأكثر إلى الدول المتقدمة والساعية للتقدم من خلال عمليات الإندماج والتملك عن طريق الشركات متعددة الجنسيات وذلك بسبب ما تتطلبه تلك المشاريع من ارتفاع تكاليف البحث والتطوير والقدرة على المنافسة العالمية والوصول للأسواق الدولية.

٣- فيما يتعلق بالصين والهند:

أ) لقد أوضحت تجربتا الصين والهند أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد عن طريق رفع حصيلة الدولة من الضرائب، وقدرة تلك الدول على الوصول للأسواق العالمية، بالإضافة إلى الحصول على التكنولوجيا المتطورة من خلال تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات عالية التكنولوجيا وكثيفة رأس المال لأن حصيلة منتجاتها قادرة على المنافسة.

ب) توجد عوامل عديدة ساهمت فى توسيع دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتى ساهمت فى بناء المناخ الاستثمارى فى الصين والهند من أهمها:-

- وضوح فلسفة المنهج الاقتصادي المتبع والتشريعات الصادرة بمقتضاه رغم تعددها.
- منح الإعفاءات الضريبية المشجعة مع عدم الإسراف فى منحها دون هدف فيحول ذلك دون استغلال المستثمرين لخيرات وثروات البلاد دون جدوى.
- تغيير قواعد اللعبة فأصبحت الصين والهند من أهم الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التوصيات:

فى ضوء النتائج السابقة تم وضع مجموعة من التوصيات التى من الممكن أن تسهم فى تسليط الضوء على أهمية الشركات متعددة الجنسيات ودورها فى توفير مصادر التمويل اللازمة لسير العملية التنموية والمشاريع المحلية بالإضافة إلى القدرة على نقل المعرفة الحديثة والتى يمكن أن تستفيد منها الشركات المحلية ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة فى بيئة الأعمال المتغيرة، لذلك يجب ليس فقط جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل أيضاً ضمان

انطلاق الشركات المحلية وتطوير قدراتها لإنتاج منتجات وسلع قادرة على المنافسة الدولية ومن ثم تحقيق الرخاء الاقتصادي فى مصر ويمكن أن يحدث ذلك **من خلال القيام بما يلى:-**

١) تطبيق مبادئ الرشادة الاقتصادية والتى تحتم أن تقوم الدولة بتحديد دقيق للقطاعات الاقتصادية وللفروع التي نحتاج فيها لإدخال رأس المال الأجنبي بحيث تكون الاستعانة به لسد ثغرات لا يمكن للاقتصاد القومي أن يغطيها في الوقت الراهن أما لأنها متقدمة تكنولوجيا بأكثر مما يتوافر لدينا وأما لأنها تحتاج بالفعل إلى رؤوس أموال كبيرة لا يمكن للحكومة ولا للقطاع الخاص تدبيرها. ولكن أن يفتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي لإنتاج النسيج والأسمنت والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وتقديم الخدمات المصرفية والتأمينيه والعمل في المقاولات وبل وإسناد مهام النظافة إليه في الأحياء والمطارات ومحطات السكك الحديدية ، فهذا كله لا يمكن أن يضيف إلى ثروتنا الاقتصادية ولا إلى إمكانياتنا وقدراتنا.

٢) زيادة القدرات التنافسية والتى تتطلب التحسين المستمر فى قطاع البنوك والخدمات وتطوير البنية التحتية من من بناء منشآت وتطوير شبكات النقل والاتصالات.

٣) ضرورة ربط المزايا التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي باحتياجات الاقتصاد المصري التنموية، مثل استيعاب أعداد متزايدة من العمالة وتدريبها أو استغلال طاقات وموارد طبيعية وفنية لم تكن مستغلة أو تحقيق التكامل مع صناعات أو أنشطة أخري قائمة أو تنمية مناطق بعينها تحتاج لجهد (مثل الصعيد والمحافظات الصحراوية) أو أن ينتج عن نشاطه تخفيضاً في الواردات أو زيادةً في الصادرات.

٤) يجب على الحكومة بالتعاون مع وزارة الاستثمار القيام بمزيد من الإجراءات التسويقية والترويج عن المزايا التى تقدمها الدولة للمستثمرين ونقل صورة إيجابية للعالم الخارجى عن المناخ الاستثمارى فى مصر.

٥) وضع ضوابط ومعايير من شأنها تمنع أشكال الضغط والإستغلال التى يمكن أن تمارسها الشركات الأجنبية تحقيقاً لمصالحها فى مصر مثل تفعيل قوانين تضع تلك الشركات تحت طائلة المساءلة فى حالة التهرب من الرقابة أو الفساد.

٦) التركيز على الاستثمارات الموجهه نحو قطاعات الصناعة لتطويرها، بالإضافة إلى تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من خلال مشروعات جديدة أو تطوير مشروعات قائمة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:-

بكاى محمد رفيق، ٢٠١٦، الشركات متعددة الجنسيات والبيئة، مجلة الندوة للدراسات القانونية- الجزائر، العدد التاسع، ص. ٦٧- ٨٥.

رضا عبد السلام (٢٠١١)، العلاقات الاقتصادية الدولية فى ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية، كلية الحقوق-جامعة المنصورة، الطبعة الثانية.

عبد العزيز، أحمد، والطحان، جاسر زكريا، وعبدالجليل، فراس. (٢٠١٠) الشركات متعددة الجنسيات وأثرها علي الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، ص١١٣-١٣٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية:-

Chen, Chunlai. (2015) Determinants and motives of outward foreign direct investment from China's provincial firms, Transnational Corporations, Vol. 23, No. 1, P.P. 1-28.

Ch. Das, K. and Banik, N. (2015), Outbound Foreign Direct Investment from China and India: The Role of Country-specific Factors, CHINA REPORT, Vol. 51, No. 3, P.P. 1–26.

Chen, Chunlai. (2015) Determinants and motives of outward foreign direct investment from China's provincial firms, Transnational Corporations, Vol. 23, No. 1, P.P. 1-28.

Chibba, Michael. 2011. 'The Next Paradigm Shift in China and India?', Asian-Pacific Economic Literature, Vol. 25, No. 1, P.P. 150–60.

Dunning, J.H. (2010). New Challenges for International Business Research: Back to the Future. Cheltenham, Edward Elgar, P.P.93.

Dasgupta, Nandita. 2010. 'Indian Companies Investing in the United States: An Inquiry into Recent Patterns and Trends', in Karl P. Sauvant & Jaya Prakash Pradhan with Ayesha Chatterjee and Brian Harley (eds), The Rise of Indian Multinationals: Perspectives on Indian Outward Foreign Direct Investment. New York: Palgrave Macmillan, 187–232.

Hussain,F. and Kimuli, C.K., 2012. Determinants of Foreign Direct Investment Flows to Developing Countries. **SBP Research Bulletin**, Vol. 8, No. 1, P.P. 13-31.

Hong, Zhao. (2011). 'The Expansion of Outward FDI: A Comparative Study of China and India', China, An International Journal, Vol. 9, No. 1, P.P. 1–25.
Saleha, A.S., Nguyenb,T.L.A., Vinenc, D. and Safarid, A. (2017) A new theoretical framework to assess Multinational Corporations' motivation for Foreign Direct Investment: A case study on Vietnamese service industries, Research in International Business and Finance, Vol. 42, No.1, PP. 630-644.
Sourangsu Banerji. (2013), Effects of Foreign Direct Investment (FDI) in the Indian Economy.
OECD. 2012. Looking to 2060: 'A global vision of long-term growth', OECD Economics Department Policy Notes, No. 15, November.
World Investment Report. 2014. 'Investing in the SDGs: An Action Plan (Annex Tables)'. Geneva: UNCTAD.
Wang, Chengqi, Junjie Hong, Mario Kafouros and Mike Wright (2012). "Exploring the role of government involvement in outward FDI from emerging economics", Journal of International Business Studies, Vol. 43, No. 7, P.P.655–676.
Williamson, Peter J. and Anand P. Raman. 2011. 'How China Reset its Global Acquisition Agenda', Harvard Business Review, 2011, April, 109–14.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:-

http://site.iugaza.edu.ps.
http://search.mandumah.com/Record/766685
https://unctad.org/SearchCenter/Pages/results.aspx?k